زاوية

الخوف من محاكمة صدام

يوسف أبو الفوز

لست خبيرا قانونيا لأناقش من يدعي وبفذلكة قانونية عدم شرعية محاكمة الديكتاتور صدام حسين ، ولكني بنفس الوقت لست قلقا حول هذا الجانب ، لان الحكومة العراقية المؤقتة ، وهي تثبت مواقعها وشرعيتها يوما بعد اخر ، وبمستشاريها القانونيين وأجهزتها المختصة قادرة على محاججة كل هؤلاء الذين ولاسباب مختلفة راحوا يطبلون للتشكيك بشرعية المحاكمة راغبين بوقفها أو في الأقل التشويش عليها وتأخيرها حتى يمكن لهم ترتيب أوراقهم بشكل افضل . هنا وكمواطن عراقي أحاول مناقشة ، لماذا لا يرغب (القومجيون) العرب بمحاكمة الديكتاتور المجرم صدام حسين ، الذي أذاق أبناء العراق وجيرانه المر والموت والعذاب والشهود والشواهد لا حصر لها على جرائمه وجرائم نظامه ؟ كمواطن عراقي ، ينتمي شاء أم آبى ، لهذا العالم العربي ، من بغداد لتطوان ، أدرك تماما ان المؤسسات الرسمية العربية ، وفي مقدمتها الحكومات العربية ، تجد نفسها تلقائيا ـ هكذا ـ تملك الحق في معارضة محاكمة الديكتاتور المجرم صدام حسين ، والتشكيك بالمحاكمة أو الاستهانة بها ، واعتبارها على لسان بعض المسؤولين العرب قضية ثانوية ، وذلك مفهوم لدي لان محاكمة المجرم صدام حسين تشكل سابقة خطيرة للأنظمة العربية ، التي لم يأت اي منها عبر صناديق الاقتراع ، والتي تدرك انها تفتقد شرعية وجودها وهي المثقلة بالفساد الاداري والمالي والتي تخشى من نهوض شعوبها المصادرة الحقوق ، وربما تستقوي عليها بما يجري في العراق وقد تفلت منها زمام الأمور ، ولانه لم يسبق لأي حاكم عربي أن حوكم هكذا على مسمع من العالم كله فهذا سيكون درسا بليغا للشعوب العربية ، وعليه فالحكومات العربية تجد نفسها مطالبة وحفاظا على مصالحها بأن تقف وبقوة ضد محاكمة الديكتاتور المجرم صدام حسين ، ليس حبا بعيون طاغية بغداد ، الذي سبق ان عامل البعض من قادة هذه الأنظمة بشيء من الجفاء والتعالي ولم يقووا على مواجهة غطرسته وعجرفته في أحيان عديدة فاذلهم هنا وهناك ، وانما هم يعارضون المحاكمة خوفا من نتائجها ودروسها التي ستكون بين ايدي شعوبهم فتوظف ضدهم يوما ما .

وايضا ، يلفت انتباهي تماما موقف الأحزاب والمنظمات العربية (القومجية) ، التي راحت تردح على انتهاك حقوق الإنسان في العراق الجديد ، والتي تناسوها طيلة خمسة وثلاثين عاما من تسلط عفالقة البعث الفاشي بمصائر ابناء الشعب العراقي ، ومصادرة ابسط حقوقهم في الحياة ، وهكذا جندوا فريقا من المحامين العرب ، الذين استيقظت نخوتهم العربية والقانونية فجأة مع مثول المجرم صدام حسين بين أيدي القضاء العراقي. المواطن العراقي ، مثلي ، من ضحايا النظام الديكتاتوري ، والذي ينتظر بفارغ الصبر ان يأخذ له القانون العراقي المستقل حقوقه من المجرم صدام وازلامه ، يفهم جيدا موقف عفالقة البعث ومناصريهم واذنابهم في معارضة المحاكمة ، لان محاكمة المجرم صدام حسين ستكون محاكمتهم جميعا . ستكون محاكمة لفكرهم القومي العفلقي الشوفيني الفاشي ، الذي جلب الويلات لشعبنا ووطننا . فالتاريخ علمنا ان سقوط الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والمحاكمات التي جرت لم تكن دروسا بليغة فقط لإيطاليا وألمانيا بل لكل شعوب العالم ولشعوب أوربا التي لم تسمح بعد ذلك بقيام اي ديكتاتورية. وهكذا فان تيارات (قومجية) عربية اخرى وهي تخشى من ان تكون محاكمة المجرم صدام حسين سببا لمحاكمة الفكر القومي بشكل عام، والذي اثبت عجزه وفشله في أيجاد الحلول لشعوب الأمة العربية ، من بغداد لتطوان ، فلا وحدة ولا حرية ولا اشتراكية عربية ، وإسرائيل باقية ولم يتم رميها في البحر ، والشعب الفلسطيني ما زال ينزف تحت أنياب الحكومات اليمينية الإسرائيلية، هذه الأطراف (القومجية) ترى من الضرورة عرقلة محاكمة فارس الأمة العربية المجرم صدام حسين وإيقافها مهما تطلب الامر، والى الجحيم ما عاناه الشعب العراقي بكل ما عاناه من عذاب وموت على يد اجهزة نظام فارس امتهم الضرورة المغوار . ولهذا السبب انطلق المحللون والخبراء القوميون ، وللاسف من بينهم أسماء معروفة كانت من ضحايا النظام الديكتاتوري ، يتحدثون في الصحف والفضائيات ، ووفق مبدأ مقدمات حق يراد بها باطل ، عن الأوليات في واجبات الحكومة العراقية المؤقتة ، وضرورة الاهتمام بتوفير الأمن وفرص العمل والكهرباء والخ ، وان تترك محاكمة صدام لوقت أخر مناسب !! لماذا وقت اخر ؟ وكيف يكون مناسبا ؟ عفالقة البعث في العراق ، وهم يتحركون بحرية مستفيدين من الأوضاع الجديدة ويعيدون توحيد صفوفهم وابتكار أساليب عمل سياسي جديدة ، وهم يتلقون الدعم باشكال مختلفة من اوساط عربية عديدة ، بينها جهات رسمية ، راحو بدورهم يسعون لعرقلة قيام المحاكمة ، ويعملون بنشاط لإيقافها والتشكيك بها ، وهم يحلمون بالعودة من جديد لتأسيس جمهورية البعث الثالثة ، وهذه المرة ، عبر صناديق الاقتراع ، وليس بانقلاب عسكري اسود أو ابيض . كل هؤلاء مجتمعين يخشون ان تساهم محاكمة المجرم صدام حسين وتفاصيلها وثبوت الجرائم على الديكتاتور ونظامه ، في فضح فكرهم القومي الشوفيني وبالتالي سيفتح عيون الناس اكثر واكثر ، وحتى من بين المغرر بهم بشعارات القومية وطريق تحرير القدس الذي يمر عبر الكويت أو عبادان ، وبالتالي هذا سيترك تأثيره على نتائج صناديق الاقتراع ، التي ينوي عفالقة البعث خوض لعبتها تحت مسميات أحزاب عديدة وبرامج متنوعة وشعارات براقة ، والهدف دخول البرلمان الجديد بشكل شرعي وتشكيل كتلة برلمانية تفرض حضورها وتأثيرها على مجريات الأمور ومستقبل البلاد ، ومنها القرار حول محاكمة المجرم صدام حسين .

كل احد

محاكمة صدام حسين محاكمة للنظام العربي عامة

شاكر النابلسي

-١-

اشتهر العراق بأنه البلد الذي يكاد يكون وحيداً في العالم العربي الذي يحاكم حكامه والتابعين لهم والمتعاونين معهم، رغم أن العدالة لم تتوفر كثيراً في المحاكم السابقة التي أقامها العراقيون بعد انهيار الحكم الملكي، واثناء الحكم الملكي.

ورغم أن ظلم حكام العراق للشعب العراقي هو من أقسى أنواع الظلم ومن أشدها، وأن الطغيان هو من اشد أنواع الطغيان فتكاً وأكثرها شراسة، إلا أن الشعب العراقي في نهاية المطاف نجح في أن يجرَّ حكامه الطغاة إلى ما وراء قضبان العدالة، ويحاكمهم أمام محاكم عراقية، ويقتصَّ منهم.

-٢-

القتلة من الحكام العرب والمستبدين والطغاة عاشوا في العالم العربي مكرَمين مبجلين، مرفوعي الرأس، بل هم اعتبروا ابطالاً وآباءً للشعب وللوطن الذي تماهى بهم، يرفلون بالنعم، بدلاً من أن يقادوا إلى العدالة بالسلاسل، كما هو حال صدام الآن، وزمرته.

الشعب العراقي اليوم يمثل الأمة العربية كاملة، في قدرته على أن يأتي برأس ديكتاتور عاتٍ كصدام إلى ساحة القضاء لأول مرة في التاريخ العربي البعيد والقريب.

فالتراث المقدس كان يدعونا إلى ترك الديكتاتور لعقاب السماء، ولا عقاب له في الأرض. لذا، لم يسبق لأي حاكم عربي أن حوكم هكذا على مسمع من العالم كله.

-٣-

ليس من الضروري أن يُحاكم الديكتاتور على مقابر جماعية فقط أقامها فقط، أو على غزو بلد قام به فقط، أو على بناء القصور وترك الشعب يموت من الجوع، أو على مجازر ارتكبها في شمال البلاد وجنوبها.

يكفي أن يُحاكم الحاكم على فساد ذمته المالية، وما أكثر حكامنا من ذوي الذمة المالية الفاسدة.

يكفي الحاكم أن يُحاكم على قتله وتعذيبه للمعارضين له من السياسيين والمثقفين والمفكرين، وما أكثر الحكام العرب الذين قتلوا وعذبوا المعارضين السياسيين والمثقفين والمفكرين.

يكفي أن يُحاكم الحاكم على قرارات الحرب الفاشلة التي ازهقت أرواح الآلاف من الأبرياء دون حسابات دقيقة، ودون استعداد كافٍ لتلك الحروب، وما أكثر حكامنا الذين شنوا حروباً دونكيشوتية مجانية، دون حسابات دقيقة، ودون استعداد كافٍ، وكلفوا شعوبهم خسائر بشرية ومالية جسيمة.

يكفي الحاكم أن يُحاكم على احتكاره للسلطة، له، ولحزبه، ولمن هم من أزلامه، وقمع المعارضة وعدم السماح بتداول السلطة، إلى درجة أنه لا يوجد لدى العرب حاكم خارج الحكم إلا في لبنان فقط، اضافة للرئيس السوداني النادر سوار الذهب.

الرزايا والبلايا لدى الحكام العرب تستدعي اقامة سلسلة كبيرة من المحاكمات حتى يتعظ الجميع.

فسقوط العسكرتاريا اليابانية لم يكن درساً لليابان وحدها، ولكنه كان درساً وعظة لجميع الشعوب الآسيوية.

وسقوط الفاشية الايطالية والنازية الألمانية لم يكن درساً لألمانيا وايطاليا فقط، بل كان درساً وعظة لكل الشعوب والأنظمة الأوروبية. فبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ١٩٤٥ اختفت أو كادت أن تختفي الديكتاتورية في أوروبا، حين عرف الجميع بأن هناك عصاً غليظة ترفع في وجه الديكتاتورية، كما حصل مؤخراً مع ميلوسفيتش في الصرب. وكما حصل قبله مع امبرطورية ديكتاتورية عظمى كالاتحاد السوفياتي التي انهارت بفضل الجهود السياسية والديبلوماسية الغربية.

-٤-

العالم العربي الآن، يشاهد بدء محاكمة صدام حسين مبهوراً، حائراً، مصدقاً مكذباً، راضياً ساخطاً، فرحاً حزيناً. ولكن الساخطين أكثر من الراضين، والحزانى أكثر من الفرحين. ذلك أن الشعب العربي منذ ظهور الإسلام حتى الآن، كان يفضل دائماً أن يُترك حساب وعقاب الحاكم لله وليس للشعب، وللسماء وليس للأرض، عملاً بقول الرسول الذي يرويه الحسن البصري والذي يقول.

(لا تعصوا أولي الأمر منكم، فإن عدلوا فلهم الأجر وعليكم الشكر. وإن بغوا فعليهم الوزر وعليكم الصبر، فهو امتحان من الله يبتلي به من يشاء من عباده، فعليكم أن تتقبلوا امتحان الله بالصبر والأناة، لا بالثورة والغيظ).

ولكن الشعب العراقي اليوم، يؤكد حقيقة ساطعة، ويكتب فيما يكتب تاريخاً سياسياً جديداً، وهو أن الشعب مع الله يحاسب الحاكم الديكتاتور الطاغية، وليس الله فقط. وأن الارض مع السماء، تحاسب الحاكم المستبد، وليست السماء فقط. ولن يترك الطاغية، أي طاغية، لحساب وعقاب السماء فقط. فللسماء حسابها وعقابها، وللأرض حسابها وعقابها أيضاً.

إن الشعوب الحرة كالشعب العراقي اليوم، لم تترك حكامها لحكم السماء ولحسابها وعقابها فقط بل هم زادوا عليه حساب الشعب الذي ذاق الأمرين من حكم الطغاة.

-٥-

لقد ولى زمن الشعارات السياسية المقدسة التي كانت تقول بالخط العريض:

(أطع حاكمك ولو جلد ظهرك وسرق مالك).

فلقد أفلت الشعب العراقي من حكم الملالي ورجال المؤسسات الدينية التي تبيع علينا صباح مساء المخدرات السياسية الدينية بثمن غال جداً، هو مصير الشعوب وهلاك الأوطان، وضياع الحقوق، وانتهاك الحرمات، مقابل صرر الذهب وكوبونات النفط.

لقد عرف الشعب العراقي من يختار ليضع يده في يده من أجل أن يقيم أول محاكمة علنية في التاريخ العربي كله لحاكم طاغية.

فهل لو استنصر الشعب العراقي على صدام بالجامعة العربية ، هل كانت الجامعة ستنصره؟

وهل لو استجار الشعب العراقي بأي نظام عربي من حكم صدام، هل كان سيجيره؟

وهل لو استغاث الشعب العراقي بأي حزب، أو نقابة، أو تنظيم، أو اتحاد عربي، من تلك التنظيمات الكثيرة المختلفة الأشكال والألوان، هل كان أحد من هؤلاء سيغيثه؟

لقد وقف الشعب العراقي طوال أكثر من ثلاثين عاماً وحيداً في العراء الكامل، يأكل لحمه ويشويه طاغية عاتٍ، دون أن يجد من يبكون عليه كما يبكون عليه اليوم بكاء العواهر، ودون أن يجد من ينجده من الغرق الذي كاد يودي بحياته، لولا رحمة ربك التي ساقت ركبان الحرية، وقوافل النجاة.

-٦-

الشعب العراقي اليوم يلقّن الأمة العربية بأسرها درساً عظيماً، من خلال بركات التاسع من نيسان المجيد ٢٠٠٣.

هذا الدرس هو: لنكف عن قتل الحاكم أو اغتياله أو سحله، كما فعلنا بكثير من حكامنا بدءاً من عثمان بن عفان، وانتهاءً بأنور السادات.

دعونا نكون شعوباً متحضرة ، ونقيم محاكم عادلة، يشهد لها تاريخ الأحرار في كل مكان، وبعدها لينل الحاكم جزاءه العادل.هذا الدرس التاريخي الذي يسخر منه الإعلام العربي الآن، ويحاول ان يقلل من أهميته، هو من أكبر انجازات فجر التاسع من نيسان المجيد ٢٠٠٣. والإعلام العربي عندما يسخر هكذا، فإن حجته هي: حتى لا تكون فتنة. والفتنة المُعناة هنا هي: حتى لا يتكرر مصير آخرين من الحكام العرب الذين لا يقلون طغياناً عن صدام، الذي ما زال يكابر ويتعالى ويكذب ويزور الحقائق أو ينكرها، سيراً على نهج الحكام العرب في انكار الحقيقة المخيفة.

انطباعات عائد من الجزائر

كريم مروة

حال المسافر إلى الجزائر في هذه الأيام مختلفة في المشاعر والأفكار والمهمات اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في الأعوام العشرة الماضية. إذ كان المضطر للسفر إلى الجزائر يعيش، منذ لحظة ركوبه الطائرة في الطريق إليها حتى هبوطه وهبوط طائرته في مطار هواري بومدين، أسير مخاوف لا حصر لها، كانت تبررها أعمال القتل البشعة التي تعددت أشكالها وتنوعت فنون ممارستها. وكانت تلك المخاوف ترافق ذلك المسافر حتى لحظة هبوطه وهبوط طائرته في المطار الذي يكون قد انطلق منه.

اليوم تغيرت الجزائر، أو هي في الطريق إلى تغيرها. اذ هي انتقلت، أو هي تنتقل، من زمن الحرب الأهلية القاسية إلى زمن السلم المفتوح على آفاق جديدة، من عسكرة الحياة اليومية إلى يوميات الحياة المدنية. هكذا رأيتها في رحلتي الأخيرة إليها قبل شهر من الزمن، خلافاً لما كانت عليه حالها في رحلاتي خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

التغير يتحقق بسرعة، كما تبيَّن لي ولسواي من الزائرين الجدد. وورشة كبيرة من البناء والعمل في شتى الميادين تظهر للرائي من دون جهد. تؤكد وجود هذه الورشة حركة كبيرة من القادمين إلى الجزائر من بلدان العالم المختلفة، حاملين إليها مشاريع للاستثمار في الصناعة والسياحة والزراعة وفي الاتصالات وفي ميادين انتاجية وتبادلية أخرى مختلفة.

غير أن ما شاهدته وما سمعته خلال رحلتي الأخيرة هذه إلى الجزائر ليس الحقيقة كلها، بل جزء من الحقيقة، رغم أنه الجزء الأهم بالنسبة إليَّ والى ما أحب أن تكون عليه الجزائر اليوم. ويتمثل هذا الجزء المهم في نظري بالسلم الأهلي بديلاً عن الحرب المدمرة ، وبالحياة المدنية بديلاً عن نقيضها. لكن ما يدعوني الآن للكتابة عن الجزائر ليس الترويج لخط سياسي أو لنظام حكم أو لمشروع حكم، أو لأي مما يتصل بهذا الشأن. كلا قطعاً. فهذا الامر شأن جزائري خاص. اما ما يهمني بالتحديد فهو علاقتي كمواطن عربي بحاضر الجزائر وبمستقبلها، اسوة بأي بلد عربي آخر. تضاف الى ذلك علاقتي التاريخية بهذا البلد الشقيق. ذلك أن ما يربطني بالجزائر انما يعود في قدمه إلى نصف قرن بالتمام والكمال، أي إلى المرحلة التي كانت قد بدأت فيها الثورة الوطنية التحررية الجزائرية خطواتها الأولى في عام ١٩٥٤. فما زلت أتابع باهتمام، عاماً بعد عام ومرحلة إثر مرحلة، التطور العاصف الذي شهده هذا البلد في تاريخه الحديث، منذ انطلاق الثورة، وبعد انتصارها، وحتى هذه اللحظة. واحتلت الجزائر قدراً كبيراً من اهتمامي على امتداد هذا التاريخ. وكنت قد بدأت، منذ العام الثاني لانتصار الثورة الجزائرية، مرحلة طويلة ومتواصلة من السفر إلى الجزائر في مناسبات ومهمات مختلفة. وأقمت علاقات صداقة مع العديد من قادة البلاد ومن مثقفيها، هي مصدر غنى بالنسبة إليَّ ومصدر اعتزاز.

وحين ذهبت في عام ٢٠٠١ إلى الجزائر للمشاركة في المؤتمر العالمي ضد الإرهاب كنت على يقين بأنَّ من حقي ومن واجبي كصديق قديم ودائم للجزائر أن أساهم في كل ما يساعد شعبها على الخروج من تاريخه وتاريخها الحديث والقديم الحافل بالآلام، والدخول في تاريخ جديد مختلف. والتاريخ الجديد المختلف هذا هو الذي أتصور أن الجزائريين حين شاركوا بكثافة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة إنما كانوا يريدون أن يشقوا الطريق في اتجاه صنع هذا التاريخ. ولا يعنيني هنا كيف انتخب الجزائريون ، ولمن أعطوا أصواتهم. ولا يعنيني من الذي نجح، ومن الذي خسر. بل ما يعنيني ، بالتحديد، هو أن الشعب الجزائري قد بدأ يمارس حقه في الديمقراطية، حتى ولو شابت هذه الممارسة نواقص من أنواع شتى. فللديمقراطية شروط أساسية لكي تتحقق في الوعي وفي الممارسة وتعطي ثمارها. أول هذه الشروط هو أن يمتلك الشعب ، وتمتلك الأحزاب والمؤسسات والجماعات والأفراد امتلاكاً حقيقياً، امتلاكاً واعياً، ثقافة الديمقراطية، وأن تترسخ هذه الثقافة وتدخل في نسيج الحياة الخاصة والعامة على جميع المستويات في الدولة وفي المجتمع. هنا، بالذات، يبرز الجزء الآخر من الحقيقة الذي يهمني في ما أنا منخرط في الكتابة حوله بعد عودتي من الجزائر. وقد يبدو من غرائب الأمور، إذا صح ما خرجت به من استنتاجات من زيارتي الأخيرة للجزائر، أن يكون هذا البلد، الخارج لتوه من مأساة حرب أهلية قاسية، هو المبادر قبل سواه من البلدان العربية الأخرى في الشروع في عملية إصلاح ديمقراطي، ولو بحدود، ولو بحذر، ولو بالتدريج.

لن أدخل هنا في السجال حول الحقبة الماضية من تاريخ الجزائر قبل الحرب الأهلية وخلالها، ولا في السجال حول العلاقة الراهنة، واللاحقة ربما، بين السلطتين العسكرية والمدنية. فالسجال في هذا الحقل صعب عليَّ ومعقد وخارج إمكاناتي، وكثير منه قابل للشيء ولنقيضه في آن واحد. ما يهمني، كلبناني وعربي وكصديق قديم ودائم للجزائر، هو ما أعتبره خروجاً للجزائر، أو مشروع خروج، من ثلاثة مصادر للأزمة التي عانى منها هذا البلد العربي، والتي تعاني منها جميع البلدان العربية الأخرى بمستويات وبأشكال مختلفة. المصدر الأول يتمثل في الفكر الشمولي ، والقومي والديني على وجه الخصوص، الحقيقي منه والمزعوم. وهو الفكر إياه الذي استعار من الاستبداد القديم سماته وكرسها في استبداد جديد مزين بشعارات جميلة مفرغة من مضامينها في الممارسة وفي السلوك. ومعروف أن هذا الاستبداد قد أغرق بلداننا في صراعات وحروب أهلية، وقادها الى هزائم عسكرية وسياسية، وعمق تخلفها، واعاق تنميتها الاقتصادية والبشرية، وفكك مجتمعاتها، وفرق ما بينها كدول وشعوب، وجعل شعار وحدة أقطارها شعاراً أجوف، مجرداً من المضامين التي تعبر عنه، وخالياً من أية استراتيجية واقعية تؤمن الحد الادنى من احتمال تحققه الموضوعي. المصدر الثاني يتمثل بالاستبداد ذاته، الذي ارتبط باسماء أحزاب وبأسماء أفراد وبانقلابات عسكرية وبطغيان النمط العسكري على الحياة العامة في بلداننا. المصدر الثالث يتمثل بالتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمعرفي، وبغياب خطط للتنمية الاقتصادية والبشرية، الأمر الذي جعل بلداننا تمارس حياتها خارج تحولات العصر وإنجازاته، وخارج الصراعات المتعددة الاتجاهات فيه، بين الطابع الإنساني لوحدة العالم الموضوعية التي يحققها تفاعل الثقافات داخل هذه الوحدة، وبين همجية ووحشية الرأسمال المعولم القابض، بقدراته الهائلة، على مصائر الشعوب وعلى مستقبل البشرية، حتى إشعار آخر.

هل صحيح أن ما يجري في الجزائر اليوم هو مشروع حقيقي للتحول في اتجاه الحداثة بمعناها الديمقراطي التعددي، من جهة، وبما ترمز إليه الحداثة من احترام لحقوق الأفراد والجماعات في امتلاك المعرفة وفي امتلاك الإرادة والوعي والإسهام في صنع مستقبلها، من جهة ثانية، وبما تشير إليه وتبشر به من تحرر حقيقي من أشكال الاستبداد القديمة والحديثة وانخراط حقيقي في عملية التغيير، بمعانيها المتعددة الدالة على الارتقاء، من جهة ثالثة ؟ إذا كان صحيحا ما خرجت به من استنتاجات من زيارتي الأخيرة للجزائر، أو ما تخيلته من احتمالات تحول في الاتجاه المؤدي الى التغيير الديمقراطي، فإن ذلك يعني أننا أمام تجربة جديدة في عالمنا العربي تستحق أن تدرس، وأن تحظى بالدعم بكل أشكاله من قبل الديمقراطيين العرب ، من مواقعهم المختلفة. وفي أي حال فإنَّ ما أتصوره، أو أتخيله، هو أن الجزائريين ، بمن فيهم الذين هم في موقع القرار مدنيين وعسكريين، قد اقتربوا، بالتجربة المرة وبالتضحيات الجسيمة، من الاقتناع بأن عليهم سلوك طريق آخر نحو المستقبل، مختلف كلياً عن الطرق التي بدأوا فيها حياتهم بعد انتصار الثورة، سلطات كانوا أم أحزاباً ام كانوا مؤسسات ومجموعات وأفراداً. ولعلي كنت في ما قلته لأحد أصدقائي من كبار المسؤولين أدق تعبيراً عن تصوراتي لما سيحصل في الجزائر في المرحلة القادمة، حين اعتبرت أن هذا البلد قد بدأ يدخل اليوم، أو هو يهم بالدخول، في ثورة جديدة، ثورة مجتمعية ديمقراطية الطابع، سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى نفسياً، ترمي إلى تصحيح أخطاء الماضي في مراحله المختلفة، والتعلم من تجارب ذلك الماضي ومن المآسي التي ارتبطت به. وهي ثورة لا أعتقد أن أحداً من خارج الجزائر ، ومن غير الجزائريين، بمقدوره أن يحدد سماتها وآلياتها وأهدافها القريبة والبعيدة. فالجزائر وشعبها ونخبها السياسية والثقافية على مستوى الدولة والمجتمع ، هم وحدهم المؤهلون لتحديد ما يتصل بتلك الثورة من قضايا ومن وسائل وأدوات ومن اتجاهات واستهدافات، هذا اذا كان لهذه الثورة التي أتصورها من اساس واقعي للتحقق.

وقد يكون من المفيد، في هذا السياق، ان نتذكر بأن الجزائر بلد قديم في التاريخ. وهي من بين البلدان العربية التي يتكون سكانها وتتشكل مجتمعاتها من أقوام مختلفة، الى جانب القومية العربية الأكبر والأكثر عدداً. في الجزائر عرب وأمازيغ. وفي العراق عرب وأكراد وكلدان وآشوريون وتركمان وصابئة. وفي السودان عرب وقوميات أفريقية الأصول والأعراق. ولذلك فقد واجهت الجزائر، مثلما واجهت بلدان عربية أخرى في تاريخها الحديث، مشاكل قومية آمل أن تكون هي وتلك البلدان قد تعلمت من دروس التاريخ ما يؤهلها ويمكنها لتوحيد مجتمعاتها في شكل ديمقراطي صحيح، وما يؤهلها ويمكنها، في الوقت عينه، لأن تدخل جميعها، على قاعدة هذا التصحيح لأوضاعها، في دائرة البحث الواقعي والموضوعي عن مستقبل مشترك لها جميعها داخل اتحاد عربي يؤمن المصالح المشتركة للبلدان العربية ويحفظ لكل منها خصوصياتها المتعددة الجوانب. ولذلك، وعلى قاعدة ما أشرت اليه، فإن من الضروري، من وجهة نظري في ما يخص الجزائر، قراءة معمقة لتاريخ الثورات التي قامت فيها منذ ثورة الأمير عبد القادر الجزائري في القرن التاسع عشر حتى ثورة الخمسينيات من القرن الماضي.وهي الثورة التي رسمت صورة الجزائر الحديثة، كدولة تنتمي انتماءً حقيقياً إلى العالم العربي فيما هو مشترك بينها وبين الشعوب العربية الأخرى في التاريخ النضالي وفي الثقافة وفي التراث الحضاري، المتعددة أصولهما القديمة والحديثة. وقد يكون من المفيد، في الوقت عينه، وفي الظروف الجديدة الناشئة هنا وهناك وبالنسبة للمستقبل خصوصاً، الإشارة إلى أن الجزائر تملك ثروة طبيعية كبيرة، ليس بالنفط والغاز وحسب، بل بخصوبة تربتها التي تجعل من الزراعة ومن الصناعات الزراعية على اختلافها ثروة بالغة الأهمية. تضاف إلى تلك المزايا مزية الجغرافيا الطبيعية التي تجعل من الجزائر بلداً سياحياً من الدرجة الأولى، عندما تتحرر من إرثها الثقيل المرتبط بأنظمة الاستبداد السابقة وبأيديولوجياتها المختلفة، وعندما تتحرر من الإيديولوجيات السلفية التي أدخلت الجزائر في الحرب الأهلية الأخيرة. غير أن هذه الثروة التي تتمتع بها الجزائر، وهي ثروة موجودة ومستثمرة في أجزاء منها منذ عقود، لن تخرج البلاد من أزماتها القديمة والحديثة إلا عندما تصبح هذه الثروة في الأساس مصدراً لسعادة الشعب الجزائري، لا مصدراً لرفاه جزء منه ممن اتيحت لهم الفرص في زمن الصعوبات للاغتناء على حساب شعبهم. وبهذا المعنى فإنَّ الإصلاح الديمقراطي الذي اتصور أن الجزائر قد بدأت تدخل فيه ، أو تهم في الدخول فيه، إنما يفقد أي معنى له إذا لم يقترن بخطط سياسية و انمائية اقتصادية واجتماعية وبشرية وثقافية تهدف إلى حل المشكلات المزمنة المتمثلة بالبطالة وبالفقر الذي يطال أقساماً كبيرة من الشعب الجزائري. فالحداثة التي يجري الحديث عنها كثيراً في بلداننا في هذه الأيام لا تعني التقدم العلمي والتقني وحسب، ولا تأمين نشر المعرفة وحسب، بل تعني، بالدرجة الأولى ، إدخال الشعب كله، بصيغ مختلفة ولو بالتدريج، في هذه الحداثة، وأولها حقه في العمل وفي الحياة الكريمة.

مثال الجزائر في محاولة الخروج من الازمة هو مفارقة في الوضع العربي الراهن. ويبدو أن ثمة مثالين عربيين آخرين محتملين، يدوران في مخيلتي الاستباقية الاستشرافية للمستقبل، الى هذه المفارقة، وإن بمستويات أخرى، وان في ظروف مختلفة، هما السودان الخارج، أو الذي يهم بالخروج من حرب أهلية دامت نصف قرن وليس عشرين عاماً كما يدعون، والعراق الخارج، بفعل تدخل خارجي لا بقوته الذاتية المتعذرة، من نظام استبدادي مدمر دام أربعة عقود، والمكافح بوسائل مختلفة وبالتدريج وبالتضحيات الجسيمة ضد احتلال أجنبي غاشم يجثم على صدره منذ عام ونيف. فإذا صح ما تشير اليه هذه الامثلة الثلاثة ومفارقاتها، وتصوراتي حولها، فإن ذلك سيطرح السؤال الخطير الآتي: هل البلدان العربية الأخرى ستكون بحاجة الى حروب أهلية أو الى عدوان خارجي أوالى احتلال أميركي أو الى مشروع شرق أوسطي للاصلاح مستورد من الخارج لتبدأ مسيرة الإصلاح الديمقراطي الذي كلما تأخر تحقيقه من الداخل بالقوى الذاتية فقد العالم العربي مبرر وجوده على خارطة العالم المعاصر؟